جمهورية مصر العربية
وزارة التجارة والصناعة

تسهيل التجارة

إعداد : وليد النزهي
رئيس الادارة المركزية لمنظمة التجارة العالمية
قطاع الاتفاقات التجارية

يونيو ٢٠٠٦

ما تم إنجازه حول تسهيل التجارة منذ صفقة يوليو

- انشاء مجموعة التفاوض حول تسهيل التجارة في ١٢ أكتوبر ٢٠٠٤ اجتمعت إحدى عشر اجتماعاً.
- إنجاز الأعمال المكلفة بها وفقاً لمقررات ما تضمنه ملحق D لقرار المجلس العام بالمستند WT/L/579
- تقدمت الدول الأعضاء بـ ٦٠ ورقة عمل من أكثر من مائة مفاوض.
- تتمتع سير المفاوضات بالشفافية والشمولية.

- الوصول إلى مستوى من الفهم الموحد للعديد من العناصر المتضمنة لمقررات التفاوض.
- تقدم العديد من الأعضاء بأوراق توضح الخبرات الوطنية.
- التوصية بحث الأعضاء على الاستمرار في تبادل الخبرات.
- استكمال اجتماعات مجموعة التفاوض لتحقيق مقررات ملحقـــــي D & E.
- تتركز أوراق العمل المقدمة بناء على ما تم تقديمه.

كيفية تحسين المواد الخامسة والثامنة والعاشرة

- **أولاً: تحسين المادة الخامسة (حرية عبور الترانزيت)**

توحيد الرسوم المطلوبة في الترانزيت.
تحديد مسارات وتوقيتات الترانزيت.
المراجعة الدورية للمتطلبات والرسوم في إطار الترانزيت.
وجود أجهزة تكنولوجية حديثة.

أولاً: تحسين المادة الثامنة

(الرسوم والتكاليف ذات الصلة بالاستيراد والتصدير)

استخدام إدارة المخاطر.

إتباع آلية الإفراج المسبق.

إتباع نظام المراجعة اللاحقة.

إتباع آلية النافذة الواحدة.

المراجعة الدورية للرسوم والمتطلبات المتعلقة بالاستيراد والتصدير.

ترسيخ التعاون والتنسيق فيما بين الأجهزة داخل الدولة العضو، وأيضاً فيما بين الدول المجاورة.

إتباع والاسترشاد بالمعايير الدولية.

الحد من مخلصي الجمارك.

إرساء وتطوير التجار المرخص لهم.

تحسين المادة العاشرة: نظم التجارة والإعلان عنها "الشفافية"

- نشر القوانين والقرارات واللوائح ذات الصلة والمؤثرة على حركة التبادل التجاري.
- نشر إجراءات التقاضي.
- إنشاء نقاط اتصال.
- الاخطار عن القوانين ذات الصلة بالمعاملات التجارية.

الموقف المصري

- إنشاء مواقع إلكترونية باللغة العربية والانجليزية.
- إنشاء نقاط استعلام / نقاط اتصال / مركز معلومات.
- العمل على خفض عدد المستندات والمتطلبات المتصلة بالتصدير والاستيراد.

تابع الموقف المصري

- استخدام وتحليل إدارة المخاطر.
- إتباع آلية الرد المسبق Advance Ruling.
- إتباع آلية للمشاورات بما يضمن التنسيق بين القطاع الخاص والأجهزة الحكومية.
- إنشاء آلية للإفراج المسبق والمراجعة اللاحقة.
- الحد من مخلصي الجمارك.
- إتباع نظام التجار المرخص لهم.

شكراً